الريع والحروب الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء: مع الإشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية

تاريخ استلام المقال: 2016/02/25 تاريخ قبول المقال للنشر 2017/02/23

فوزية زراولية طالبة دكتوره جامعة الجزائر03

استاذة مساعدة كلية الحقوق جامعة جيجل

البريد الالكتروني: zeraouliafaouzia@gmail.com

ملخص:

يلعب الرّيع دورا محوريا في صياغة السياسات الداخلية للعديد من الدول الإفريقية، فما يقارب أكثر من نصف دول القارة يعتمدون على الموارد الطبيعية في تمويل الحياة السياسية والاقتصادية. ولكن هذه التبعية للموارد كان لها الوقع الكبير على البنية المجتمعية ومستويات النزعة العنيفة داخل الدولة، خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية. فكل من الحروب في نيجيريا، التشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، لا تنفصل عن منطق عمل الآلة التوزيعية الداخلية، وكيفية توزيع الثروات وتوظيفها لتعزيز الانقسامات الداخلية، وإقصاء المعارضة، وتخريب القطاع الإنتاجي في مقابل توسيع نشاطات غير ريعية استهلاكية، وكل هذه الممارسات قادت على المدى البعيد إلى تخريب آليات التّعايش الداخلي .

الكلمات المفتاحية: الدولة الريعية، النزاعات الداخلية، الفساد النخبوي، التبعية الاقتصادية.

Abstract: This paper explores the rent-armed conflict link in sub-Saharan Africa. Previous works on the resource curse suggest that the rent revenues can lead to violent conflict, because they strength state dependency to resources prices fluctuations and, undermine the compromise bases between ruler and citizens. Also, rentier states are very vulnerable to the spread of rent-seeking behavior and predation politics, which in turn create serious dysfunctions within the social contract. Civil wars in Angola and Congo are empirical evidences of rent negative effect on domestic stability. Our paper sheds light on the causal mechanisms between principal variables, by focusing on sub-Saharan countries

Keywords: Rentier state, civil wars, spoil politics, corruption, economic dependency.

مقدمـــة:

سجلت القارة السمراء منذ مطلع مستويات عاليةً من العنف والمواجهات المسلّحة، والتي عرفت ذروتها مع المجازر الرواندية في 1994 و الحربين الأهليتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(1996_1997)، (1998-2003)، الحرب الأهلية في أنجولا (1992-1998). لا تشكل هذه الحروب قطيعة في التاريخ الإفريقي لدول جنوب الصحراء، ولكن هي استمرارية للتوترات التي واجهت النخب الإفريقية بعد الاستقلال، سواء كانت حربا انفصالية أو أزمات سياسية. مع ذلك، فإنّ الموجة النزاعية الجديدة التي عرفت ذروتها مع منتصف عقد التسعينات ومازالت مستمرة ليومنا هذا تختلف كليّا عن سابقتها، سواء من حيث الظروف المحيطة ومصادر التمويل، أو من حيث الآليات المستخدمة في المواجهة المسلّحة. تتباين هذه النزاعات والتوترات من حيث الشدة والأسباب، إذ نجد النزاعات السياسية، حروب الموارد، النزاعات الإثنية، الإبادات والمجازر الجماعية، كما أنها تختلف من حيث الأطراف، فهناك النزاعات بين الأطراف الحكومية والحركات المناوئة والنزاعات بين الحركات المسلحة أو المليشيات المحلية والإقليمية، والتي غالبا ما تتزاوج مع مستويات جدّ عالية. الاختلاف الكبير بين الموجة النزاعية الأولى و الجديدة دفع بالمنظرين للإعلان عن ظهور حروب جديدة "New Wars". حسبهم، هي تلك الحروب التي تستهدف المدنيين أكثر من المسلّحين، والتي لا نشهد فيها مواجهات نظامية بين القوات المتحاربة، كالحروب الأهلية في كل من سيراليون، ليبيريا، دلتا النيجر في نيجيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى حاليا.

تتباين التحليلات الأكاديمية حول تفسير انتشار العنف جنوب-الصحراء، حيث يتبنى كل منظور أكاديمي مقاربة و وحدات تحليل مغايرة لتفكيك الظاهرة النزاعية. في المقام الأول، نجد مقاربات تحليل السوسيولوجيا السياسية، كالمقاربة الزبائنية و المقاربة النيوباترمونيالية Neo-patrimonialism، التي طوّرت من خلال أبحاث كل من جين فرنسوا ميدارد Jean-François Médard و دانيال باك Daniel Bach ، في المقام الثاني، نجد المقاربات التاريخية التي تركّز على دور العامل الاستعماري و التقسيم التعسّفي للحدود الإفريقية على مشروع بناء دولة ما بعد الاستقلال. في السنوات الأخيرة، اكتسحت أبحاث الاقتصاد السياسي فضاءا واسعا في البحث العلمي، وخاصة بعد 1998 إصدار المقالة الشهيرة لبول كوليي Paul Collier حول الأسباب الاقتصادية للحروب الأهلية. يمكن تقسيم دراسات الاقتصاد السياسي إلى قسمين أساسيين، وهما: التحليلات الجزئية التي تركّز على دراسة سلوك التنظيمات المسلّحة التحتية، من أهمها دراسات كل من: إندرا دي سويسا Indra De Soysa، ابراهيم البدوي Ibrahim

Elbadawi، مارتكان هامفرايز Marthacan Humphreys. ثانيا، التحليلات الكليّة التي تعتمد على معايير تحليلية مغايرة، وهي شقين: أولا، التحليلات البنيوية التي تفسر النزاعات الداخلية انطلاقا من دراسة أثر توزيع الثروة الرأسمالي على مسار التحديث السياسي و الاقتصادي في دول العالم الثالث. تؤكد هذه الدراسات أنّ الحرب الأهلية في إفريقيا لا تنفصل عن التوزيع الرأسمالي للثروة في العالم و تنافس الشركات الأجنبية على الموارد الإفريقية، ويشار لها بالتحليلات الماركسية الجديدة، التي لا تتبنى الطبقة كوحدة للتحليل و لكن تؤمن أن نمط التوزيع العالمي للثروة من أحد خلفيات الانفلاتات الأمنية التي تعانيها دول العالم الثالث. يركّز هذا الشق بشكل كبير على تحليل سلوك الشركات المتعددة الجنسية و انعكاساته على الاستقرار الداخلي للتجمعات المحلية، مثل الشركة البريطانية شال في دلتا النيجر، والشركة الفرنسية توتال في الكونغو-برازافيل. إلى جانب ذلك يهتم هذا التيار بدراسة دور الشركات الأمنية الخاصة التي تمتلك مصالح تعدينية في مناطق الحروب، مثل نشاطات شركة ساندلاين البريطانية Sandline في غرب إفريقيا.

الشّق الثاني من التحليلات الكلية للاقتصاد السياسي للنزاعات هو الذي يركز على بنية مغايرة تماما عن النظام الدولي، ألا و هي الدولة. حيث يهتم بدراسة أثر الطبيعة الريعية للدولة الإفريقية على المعادلة الأمنية الداخلية و الاستقرار الداخلي.يتبنى أنصار هذا التيار الأكاديمي مقاربة الدولة الريعية في دراسة المجتمعات الإفريقية غير المستقرة. هذه الأخيرة، لا تعتبر مقاربة أكاديمية حديثة العهد، ولكن يعود ظهورها إلى الأزمة النفطية خلال عقد السبعينات، حيث عكف مجموعة من الباحثين و الدارسين على دراسة أثر الثروة النفطية في صياغة السياسات الداخلية في الشرق الأوسط، ولكن فيما بعد اتسعت الأبحاث لتشمل دولاً آسياوية وإفريقية. اقتصر الأمر في البداية على تحليل علاقة الريع بالنزعة الديمقراطية، والفعالية المؤسساتية، لكن فيما بعد ظهر انشقاق أكاديمي حول أثر الانعكاسات المؤسساتية للريع على الاستقرار الداخلي. فهناك من أكّد أن الريع وخاصة في الدول النفطية لا يقود إلى الانهيار و العنف، حالة بنجامين سميث Benjamin Smith، وهناك من يرى أن الريع قد يقود إلى العنف و لكن احتمالات هذا السيناريو تتوقف على مجموعة من المعايير التحليلية ذات الصلة بمتغيرات التحليل، سواء المورد أو الفواعل. وفي هذا الشق نجد دراسات: كيفن تسوي Kevin K Tsui، سيلجي أسلاكسان Silje Aslaksen.

لا يمكننا تناول جميع المنظورات التحليلية لدراسة الظاهرة النزاعية في ورقة بحثية واحدة. لهذا، من خلال هذا المقال نحاول تسليط الضوء على العلاقة السببية بين الريع والنزاعات الداخلية فقط، أي التيار الأكاديمي الأخير. ولدراسة هذا الموضوع نتبنّى الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة العلاقة السببية بين الطابع الريعي للدولة الإفريقية جنوب الصحراء و النزاعات الداخلية؟

و تتفرّع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما هي الدولة الريعية؟

2- هل أثر الريع على الاستقرار الداخلي موحّد في جميع الدول الافريقية، أم أنه يختلف من حالة إلى أخرى؟

3- ما هي المتغيرات الوسيطية التي تحوّل الريع إلى تهديد للاستقرار الداخلي؟

4- كيف ساهم الواقع الريعي في انهيار الدولة و اندلاع الحروب الأهلية في الكونغو الديمقراطية؟

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم المقالة إلى ثلاثة عناصر أساسية، كالآتي:

1- مفهوم الدولة الريعية؛

2- الأسس التحليلية لدراسة أثر الريع؛

3- دور الريع في تعزيز النزاعات الداخلية.

4- الريع و الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية

1- مفهوم الدولة الريعية:

الريع هو عائد السيطرة و الرقابة على الموارد الطبيعية، أما الدولة الريعية هي تلك التي تكون حكومتها تابعة بشكل كبير إلى عائدات الموارد الطبيعية المستخرجة، في حين لا تشارك بشكل كبير في المسار الانتاجي.[1] وُظّف مفهوم الدولة الريعية في البداية في دراسات مهدافي Mahdavy حول المجتمع الإيراني لما قبل الثورة، ولكن بعد ذلك استعمل المصطلح بشكل مكثّف لدراسة مجتمعات الشرق الأوسط الغنيةً بالثروة النفطية، لدرجة أن ليزا أندرسون Lisa

[1]- Hazel Mcferson, "Extractive Industries and African Democracy: Can the Resource Curse be Exorcised," *International Studies Perspectives* 11 (2010),pp, 342, 343.

Anderson قد اعتبرت أن مصطلح الدولة الريعية من أهم الإسهامات المفاهيمية التي قدّمتها الأدبيات السياسية المتخصّصة في دراسة هذه المنطقة.[1]

خلال عقد السبعينات استخدم المفهوم بشكل واسع في أبحاث كل من حازم البابلاوي Hazim El Bablawi ولوسياني غياكومو Luciani Giacomo، واللذين ركّزا بشكل أكبر على دور الريع في صياغة المخرجات السياسية للنسق الشامل. بالنسبة لهما، الدولة الريعية هي فرع من الاقتصاد الريعي، وطبيعة الدولة لا يمكن دراستها إلاّ عبر تسليط الضوء على مصادر وهياكل عائداتها المالية.[2] وقد حصر البابلاوي الدولة الريعية في أربعة خصائص، وهي:

1. لا بد أن يكون الريع هو المصدر الأساسي للعائدات الداخلية؛
2. مصادر وفواعل تعميم الريع _ أي مصدر العائد المالي- يجب أن تكون خارجية و ليست داخلية؛
3. الدولة الريعية هي التي تساهم فيها نسبة محدودة من الأشخاص بتعميم العائدات، في حين الأغلبية تقوم بالتوزيع و الاستهلاك؛
4. الحكومة (ليس حركات مسلّحة أو إثنية معينة) لا بد أن تكون المستفيد الرئيسي من العائدات الريعية.[3]

بناءا على النقاط السابقة الذكر، فإن العديد من الدول الإفريقية هي دول ريعية، منها النفطية كأنجولا؛ ونيجيريا؛ والتشاد؛ والسودان؛ والكاميرون؛ والغابون؛ وغانا؛ والكونغو-برازافيل؛ والدول الريعية التعدينية كجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وجمهورية إفريقيا الوسطى؛ بوتسوانا؛ زامبيا؛ سيراليون؛ والدول الريعية الزراعية مثل كوت ديفوار؛ وليبريا؛ ورواندا؛ وبورندي.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الدولة الريعية هي تلك الحكومة التي تعتمد بشكل كبير في تمويل الخزينة الداخلية من قطاع الموارد، التابع أساسا للأسواق المالية الدولية و الخارجة عن

[1] - Hossein Mahdavy, "The Pattern and Problems of Economic Developments in the Rentier States: the Case of Iran," in N A Cook (ed), *Studies in the Economic History of the Middle East* (USA: Oxford University Press, 1970),p, 428.

[2] - Thomas Stauffer and Al, "Contributors to the rentier state," in Hazem Bablawi and Giacomo Luciani, *Nation, State and Integration in the Arab World* (London: Croom Helm), p, 11.

[3] - Douglas Yates, *The Rentier State in Africa: oil rent dependency and neocolonialism in the republic of Gabon* (Eritrea: Africa world Press, 1996), p, 14.

نطاق رقابتها. تشارك نسبة محدودة فقط من المواطنين في تعميم العائد، في حين النسبة الأكبر تستفيد منه في شكل مساعدات مباشرة أو غير مباشرة، وظائف، مشاريع، خدمات اجتماعية.

2- الأسس التحليلية لدراسة أثر الريع:

أغلب الأدبيات التي تناولت تحليل العلاقة بين النزاعات الداخلية و الطبيعة الريعية للدولة تتبنّى نمطا من التعميم المنهجي دون تصنيف المتغيرات التحليلية. هذا الخلل المنهجي لا يقتصر فقط على التحليلات النزاعية، ولكن حتى الدراسات التي تهتم بتحليل المخرجات السياسية للاقتصاديات الاستخراجية. ففي معظم الأبحاث المطروحة، كان هناك تعميم ضمني لنتائج لعنة الدولة الريعية عبر تعميم النتائج النهائية على أنظمة متباينة، دون منح الاعتبار للاختلاف القائم على مستوى أسس تنظيم السلطة ومعايير ترتيب الشبكات الزبائنية التي تتحكّم في عملية اتخاذ القرار الداخلي ومسار رسم السياسات. ففي العديد من الحالات، يتم المزج في التحليل بين ثروات طبيعية متباينة لا تخضع لنفس الفواعل ولا لنفس المسارات الاستخراجية، في المقابل، يعمّم الأثر الريعي على الدول الإفريقية انطلاقا من نتائج مستخلصة من الشرق الأوسط، مع العلم أن البنية المجتمعية وطبيعة النظام السياسي تختلف بشكل جذري في كلتا الحالتين. بل الأكثر من ذلك، أن هذا الأثر لا يمكن تعميمه حتى على الدول الإفريقية في حدّ ذاتها، لأنّ المظهر السياسي الخارجي الذي يوحي بالتطابق في البنية السياسية يخفي معادلات سياسية مختلفة بشكل كبير، والتي لا تخضع لنفس الفواعل ولا تتبنى نفس الاستجابات اتجاه الأزمات الداخلية والخارجية، على حدّ سواء.

بناءا على التحليلات النظرية المختلفة حول المورد، الريع والحروب الأهلية، يمكن القول أن دراسة أثر الريع على الاستقرار الداخلي للدولة جنوب الصحراء يقتضي الفصل في نقاط تحليلية محورية، وهي:

2-1- طبيعة المورد:

ليست كل دولة غنية بالثروات الطبيعية هي عبارة عن دولة ريعية، وليست كل الدول الريعية هي دول تابعة، وبالتالي ليست كل دولة ريعية مهدّدة بالانهيار. فالدولة الريعية هي التي تكون فيها نسبة عائدات صادرات المواد الأولية من الناتج الداخلي الخام عاليةً جدا، *والدولة الريعية التابعة* هي التي تكون فيها حصة الفرد من عائدات الريع كبيرة جدّا. إذن، ما يقود إلى الحرب

الأهلية هي التبعية و ليس الريع ولا الوفرة، وهذا ما أكّده باسيدو Basedeau و لاي Lay من خلال دراستهما الكميّة.[1]

فإذا تحدّثنا عن الوفرة سوف ننتقل إلى مقاربة تحليلية أخرى، وهي مقاربة التمرّد الطامع Rebellion Greedy لكولييي. في الحالة الأولى يمكن القول أن الحرب هي حرب تبعية، لكن في الحالة الثانية، فإن الحرب هي حرب موارد، في الحالة الأولى، فإن الإنفلات الأمني مرتبط بنموذج تنموي ريعي تابع إلى السوق الدولية، في حين أنه في الحالة الثانية تكون الاختلالات الأمنية مرتبطة بأزمة الرقابة و عجز الدولة عن التحكّم في جزء واسع من إقليمها، لهذا المقاربة الأولى تستخدم الدولة كوحدة للتحليل، أما المقاربة الثانية تتبنى الحركات المسلّحة كوحدة للتحليل. وفقا لما سبق ذكره، تحليل الحرب يستلزم التأكد من مكانة المورد في المعادلة الاقتصادية للدولة المعنية بالدراسة، حتى نستطيع تحديد المقاربة ومتغيرات التحليل، وحتى يمكننا الجزم هل الوفرة أم التبعية التي أفرزت حالات الاستعصاء الأمني، مع أنه من الصعب جدّا الفصل بين متغيّر الدراسة، وخاصة عند الحديث عن الدول الإفريقية.

يختلف أثر التبعية الريعية على الاستقرار الداخلي باختلاف نوعية المورد. وفقا لتحليلات تاد دانينغ Thad Dunning، تقتضي دراسة الاقتصاد السياسي للدولة الريعية منح الاعتبار لطبيعة المورد المتواجد في الدولة محلّ البحث، فليست كل الموارد الطبيعية تتّجه إلى الخزينة الوطنية، وليست كل الموارد تفرز لنا دولة ريعية.[2] منهجيا، وحسب دراسات فيليب لو بيلون Philip le Billon، يمكن التمييز بين نوعين من الثروات الطبيعية: الموارد المنتشرة جغرافيا و القابلة للنهب كماس الطمي و الأحجار الكريمة، والموارد المتمركزة جغرافيا و غير القابلة للنهب كالنفط.[3] على هذا الأساس، من المستحسن التركيز في البحث على الأنظمة الغنية بالموارد المتمركزة جغرافيا، التي تحتاج لرؤوس أموال طائلة للاستغلال و من الصعب الوصول لها من طرف الفواعل الخاصة. يسهل على الحكومة أن تؤسّس على هذا النمط من الموارد قاعدة ضريبية و رقابة محكمة، الأمر

[1]- Mathias Basedeau and Jann Lay, "Rentier Peace or Resource Curse?: The Ambiguous Effects of Oil Wealth and Oil Dependency on Violent conflict," *Journal of Peace Research* 46 (2009), p, 765.

[2] - Thad Dunning, *Crude Democracy: Natural Resources Wealth and Political Regimes* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008),p, 18.

[3] - Phillipe Le Billon, "The Political Ecology of War: natural Resources and Armed Conflicts," *Political Geography*. 20(2001), p,571.

الذي يرفع من مخاطر استهدافها و يضمن تحكّم النخبة فيها. في حين، تتطلب الموارد أنّ المتناثرة جغرافيا تكاليف محدودةً لاستخراجها، ويمكن الاستحواذ عليها بسهولة من طرف الفواعل الخاصة كالمليشيات، الأمر الذي يفرز إرهاصات واسعة النطاق على المستوى السياسي و يحرم الدولة من عائداتها. لكن يمكن استثناء هذه المسلّمة إذا كانت الدولة المعنية بالدراسة لها نظام ضريبي قوي أو مؤسسة عسكرية قوية.[1]

في نيجيريا مثلا، استطاعت المليشيات الإثنية في دلتا النيجر السيطرة على نسبة معتبرة من الإنتاج النفطي. منذ 2009 تطورت حركات القرصنة النفطية بشكل ملحوظ، حيث تم تخريب العديد من الأنابيب التابعة لشركة شال. تصاعد حركة التهريب في السنوات الأخيرة، ما هو إلا ترجمة لتحكّم الحركات المافياوية بإقليم دلتا النيجر و امتلاكها لقوارب متطورة لنقل حاويات النفط المسروق، إلى جانب اتصالاتها الواسعة مع الشبكات المافياوية الدولية و الإقليمية. يوضح هذا المثال أن نوع الثروة و طريقة الاستخراج ليست عاملا كافيا من أجل الفصل في قدرة الدولة الريعية على التحكم بعائدات الثروات التي تملكها.

من جهة أخرى، تلعب نسبة الاحتياطات الداخلية من الثروة التي تمتلكها الدولة دورا محوريا في تحديد سلوك النخبة الداخلي. وضّح جون هيلبرن John Heilbrunn في دراسته حول الدول النفطية والسلوك الديمقراطي في الدول الإفريقية أنّ هناك فارق بين بالدول النفطية السائرة إلى النضوج Maturing Oil Countries مثل أنجولا و نيجيريا،، وبين الدول النفطية المتراجعة Declining Oil Countries مثل الكاميرون. أي بصيغة أدق، يستحسن إعارة النظر إلى نسبة الاحتياطات لأنّها محدّد محوري لتحليل العلاقة بين المجتمع و النخبة الحاكمة، ومستويات الفساد، ودرجات النهب النخبوي، الذي قد يقود إلى إشعال فتيل الحروب الداخلية.[2]

2-2- طبيعة الفواعل الاستخراجية:

إن الفاعل الاستخراجي مهم جدّا في تحليل الأثر الريع جنوب الصحراء، لأنّ كل شركة لديها سياساتها الخاصة في تقسيم الملكيات وحقوق الاستغلال، وتحديد الامتيازات، وتوزيع الأرباح. أغلب الدراسات السابقة اعتبرت العناصر السابقة الذكر تدابير إجرائيةً و إدارية لا تملك

[1] - Thad Dunning, *Crude Democracy*, p, 18.

[2]-John R Heilbrunn, *Oil, Democracy and Development in Africa* (Cambridge: Cambridge University Press, 2014).

أثرا كبيرا على المخرجات الكليّة للآلة الاستخراجية والتوزيعية. ولكن، تبيّن فيما بعد أن نصوص هذه العقود المجرّدة لديها دور حاسم في صياغة العلاقات البينية بين الأطراف المعنية بالاستغلال، وهي من الأسباب التي قادت هيلبرن لتخصيص مؤلّفٍ كامل لدراسة النظام الجبائي والديمقراطية في الدول النفطية جنوب الصحراء.

فالملكية مثلا، حسب كل من ليونغ Luong وونتال Weinthal، ليست عقودا اقتصاديةً جامدة و لكن مجموعةً من العلاقات الاجتماعية، سواء كانت عامة أو خاصة، استمرارها أو انقطاعها مرهون بوجود قبول وإجماع نوعي داخلي.[1] وقد قسّماها إلى ثلاثة أقسام:

1. الملكيّة الوطنية حيث الدولة تمتلك الحصة الأكبر في قطاع الموارد ولها معظم الحقوق من أجل تطوير إيداعات الثروة؛

2. الملكيّة الداخلية الخاصة كحالة سيطرة الشركات الخاصة الداخلية على مسار الاستغلال؛

3. الملْكية الخارجية الخاصة عندما يكون للشركات الأجنبية الحقّ في أكبر حصّة من الاستغلال.[2]

تبدو للبعض أن دراسة هذه الجوانب الإجرائية للاتفاقيات لا تشكّل فرقا في تحليل النزاعات الداخلية، ولكن على العكس من ذلك، مبادرات الشفافية والمساءلة والرقابة التي تمّ تطويرها مؤخّرا من طرف المؤسسات المالية الدولية، لا تنفصل عن طبيعة الملكية وتوزيع الحصص بين الفواعل المستغلّة. فهذه التدابير الإجرائية هي التي تفسر لنا في العديد من الحالات تباين المخرجات السياسية بين دولتين مثل غانا والتشاد، ودولتين مثل أنجولا ونيجيريا.

فهم سلوك وسياسات الفاعل المتعاقد الذي يقوم بالاستخراج والتنقيب مهم جدّا، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالشركات الأجنبية الكبرى. فالسياسات الاستخراجية لكل من الشركات النفطية البريطانية، الصينية، الأمريكية، والفرنسية في القارة متباينة كثيرا، خاصة في طريقة تعاملها مع النخب المحلية والقضايا الأمنية الداخلية. السياسات المنتهجة من طرف شركة توتال Total اتجاه الأنظمة الإفريقية تختلف كليّا عن سياسات شركة شال Shell، أو سياسات إيكسون

[1] - Pauline Jones Luong and Erika Weinthal, *Oil is not a Curse: Ownership Structure and Institutions in Soviet Successor States* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p, 62.

[2] - *Ibid.*, 9-10.

موبايل Exxon Mobile، وخاصة عندما يتعلق الأمر بأنماط التفاعل مع النخبة الداخلية، مستويات التدخل في السياسات الداخلية، نظام تقديم وتعويض القروض والتنازلات. ففي مرحلة معيّنة كانت شركة آلف Elf (توتال حاليا) لديها اليد الواسعة في جميع التطورات الداخلية الحاصلة على مستوى الفضاء الفرانكوفوني في القارة السمراء، ولم يقتصر دورها على تقديم الدعم المادّي فقط، ولكن تعدّاه إلى التنسيق بين قادة الدول وتعزيز الاتصالات وجمع المعلومات حول القوى المعارضة، وحتى تسهيل الاتصال بين نظم الاستخبارات و الجيوش الإقليمية المؤيدة و كذا نخبة الضباط في العواصم الاستعمارية.[1]

2-3-السياسية التوزيعية: يفرض علينا الطابع التوزيعي للدولة الريعية الاهتمام بتحليل السياسات الإنفاقية، عند دراسة السلوك العنيف في الدول الإفريقية: كيف يتم الإنفاق؟ وماذا يُنفق؟ وما هو المبلغ الذي تمّ إنفاقه؟

إذ لا يكفي البحث في القيمة المنفقة من العائدات الريعية، بل يجدر تسليط الضوء على طرق توزيع الأموال، والمعايير الاجتماعية و الاقتصادية لهذا التوزيع. لا يهمّ عدد الجامعات، والمؤسسات العمومية، أو المشاريع الاجتماعية التي تمّ بناؤها، ولا حتى مناصب العمل التي تمّ توفيرها. لكن المهم هو دور الأموال الموزّعة و المشاريع الإنفاقية في تقليص مستويات الفقر و تحقيق العدالة، أو في تخفيف اللامساواة الأفقية Horizontal Inequality و العمودية Vertical Inequality. فارتفاع معدّلات الانفاق الاجتماعي في الدولة الريعية ليس مؤشرا كافيا لتوضيح مدى عقلانية السياسات المنتهجة و دورها في تعزيز التماسك المجتمعي الداخلي. لكن هذا الأخير مرهون بقدرة السياسات التوزيعية الريعية على تقليص الأثر العكسي للانقسامات الداخلية، سواء القبلية، أو الدينية، أو الطبقية، وهذه القدرة لا تنفصل من دون شك عن آليات التفاوض بين اللوبيات المتحكّمة بعائدات الريع، من جهة، وبين الحاكم والمحكوم، من جهة ثانية.

غالبا ما تتبنّى الدول الريعية في إفريقيا آليات إنفاقية غير عقلانية، سواء دائمة أو مؤقتة. الشّق الأول، يمثّل المبادرات الإنفاقية الطويلة الأمد والمستمرة كالخدمات الاجتماعية، القروض الاستهلاكية، المشاريع الاجتماعية الضخمة، وحتى التمويل الموجّه للتنظيمات المجتمعية الهادفة

[1] - Francois-Xavier Verschave, *La Françafrique: Le plus Long Scandale de la République*. (Paris: Stock ; 1998), p, 139

لإعادة إنتاج أيديولوجة الدولة وسياساتها،[1] أغلبها مقنّنة ومؤسسة وتلعب دورا محوريا في تحديد الاستجابات الداخلية اتجاه النخبة الحاكمة، من جهة، وصياغة الإدراكات الفردية والجماعية اتجاه النظام السياسي ومخرجات النسق السياسي، من جهة ثانية. تقنّن هذه الآليات في حالات عديدة بشكل يسمح بإعادة إنتاج البنية المجتمعية والاقتصادية التي ترغب النخبة الحاكمة في تطويرها. ثانيا، الآليات المؤقتة والتي عرفت اتساعا كبيرا في السنوات الأخيرة وخاصة في الديمقراطيات الصورية أو التي يسميها نيكولاس فان دي وال Nicollas Van De Walle بالتسلطيات الانتخابية Electoral Authoritarianism. من ضمن هذه الوسائل الجديدة، شراء الأصوات أثناء الانتخابات، توزيع الأموال أثناء الحملات الانتخابية، وتعتبر الحالة النيجيرية هي الرائدة في هذا النمط من التوزيع الريعي.

لكن لا يمكن أن ننفي أن هناك من الدول التي قد تتبنى سياسات توزيعية ريعية معتدلة، ويعتبر نظام هوفوييه Houphouet سابقا في ساحل العاج من أهم الأمثلة عن الأنظمة الزبائنية الريعية المستقرة، والتي استطاعت تجنّب الانهيار الكلي سياسات توزيعية معتدلة استهدفت تقليص واحتواء الانقسامات الجهوية.

2-4-الاستجابة المجتمعية:

تعتبر ردود الأفعال الداخلية من طرف المجتمع عاملا محوريا في حساب احتمالات اندلاع العنف الداخلي، هذه الاستجابة لا تنفصل عن التوقعات الداخلية والمرتبطة بالسياسة التوزيعية المنتهجة من طرف النخبة الحاكمة طيلة السنين الماضية. هذه التوقّعات من المحتمل أن تكون سلبية أو إيجابية، ولكن في كلتا الحالتين لا يمكن الجزم بإمكانية تحوّلها إلى قرار لحمل السلاح أو احتجاج ضد الحكومة. فمن الممكن أن تقود السياسات التقشفية (والتي تتعارض مع التوقعات المجتمعية، وخاصة في الدول التي شهدت سنوات طويلة من الطفرة الاقتصادية) خلال الأزمات الريعية إلى العنف، كما يمكن أن لا تفرز أي ردّ فعل عنيف. مع أن بعض المنظرين ، أمثال دومينيك داربون، يعتقدون أنّ التقشف ورفع الضرائب في الدول الريعية قد يقود إلى الاحتجاج، وباقتباس تعبيره " *رفع الضرائب على المواطن في الدول الريعية الإفريقية، قد يُدرك على أنه إعتداءا*

[1]- Interview with Pr/Dominique Darbon, 04-12-2015, 11 :30h, Les Afriques dans le monde, France, Bordeaux.

على حقوقه".[1] في الواقع أنّ التوقعات المجتمعية غير كافية لوحدها من أجل التنبؤ بالاستجابة المجتمعية الداخلية، بل هناك العديد من العوامل التحليلية التي من المستحسن أن تؤخذ بعين الاعتبار، منها عوامل تاريخية وعوامل مجتمعية: كوجود حروبٍ أهلية سابقة، فعالية السيّاسات التقشّفية المتّخذة، القرب من مناطق التوتر، ووجود الدعم الخارجي من الدول المجاورة أو القوى الكبرى.

لأن تحوّل الاحباط المجتمعي الناجم عن السياسات الريعية إلى استجابة فعلية ملموسة لا يتوقف على الاحساس بالحرمان والخيبة بسبب غياب العدالة التوزيعية، ولكنه مرهون أيضا بإدراك المواطن لمدى فاعلية الاحتجاج الذي سوف يبادر به والدعم الذي من الممكن أن يتلقاه من طرف أطراف داخلية أو خارجية. قياس هذا الإدراك وهذه التوقعات صعب جدا من الناحية المنهجية، ولكنه ضرورة حتمية لدراسة ردود الأفعال المجتمعية في المجتمعات الريعية وفهم نمط تطوير السلوكيات الريعية غير الشرعية، سواء العنيفة أو غير العنيفة.

3- دور الريع في تعزيز النزاعات الداخلية:

يساهم الريع في تغذية الانشقاقات الداخلية في إفريقيا جنوب الصحراء عبر ثلاثة آليات محورية، وهي كالتالي:

3- 1- ترسيخ الأنظمة السياسية الفاسدة:

دراسة الحروب الأهلية في الدول الغنية بالثروات الطبيعية يقتضي فهم تطوير ممارسات النهب على مستوى النخبة الحاكمة. ففي بعض الدول الإفريقية، لا يعتبر الفساد ممارسة عرضيّة منحصرة في مستويات محدّدة ولكنه سياسة واستراتيجيات مخطط لها، وموجّهة بشكل يسمح للنخبة الحاكمة برفع ثروتها الشخصية من المال العام، ويقود إلى تعميق الانقسامات المجتمعية. فممارسات السرقة تمسّ جميع المؤسسات الوطنية، كالمؤسسة العسكرية، والبرلمان، والقضاء، حيث يتورط أغلب الموظفون الساميون في سرقة المال العام لتحقيق الأغراض الشخصية. تكون مستويات الفساد علية جدّا في الأنظمة الرئاسية التي يسيطر عليها الشخص الواحد مقارنةً بالأنظمة العسكرية أو التي لا يهيمن فيها الشخص الواحد بل لوبيات مشتركة مع بعضها

[1] - Ibidem.

البعض، لأنّ الرئيس في الأنظمة الأولى يتمتع بصلاحيات واسعة للتدخل في المال العام والإنفاق من الخزينة العامة.[1]

تحولت مظاهر الفساد السياسي والسرقة النخبوية من الرشوة وتبييض الأموال، والنهب المباشر للمال العام من طرف النخبة الحاكمة إلى العُرف المتبنى بشكل دوري في معظم الدول الغنية بالثروات جنوب الصحراء. إذ أكدت جميع التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية حول الحكم الراشد والشفافية أنّ الدول النفطية مثل الكاميرون، التشاد، الكونغو-برازافيل، غينيا الإستوائية، ونيجيريا متصدّرة لقائمة الدول التي تشهد أكبر نسب النهب النخبوي.[2] تحولت فيها الشركات الاستخراجية سواء العامة أو الخاصة منها، مثل: الشركة النفطية الأنجولية، الشركة البترولية الوطنية النيجيرية، الشركة الوطنية لبترول الكونغو، الشركة الوطنية للمحروقات في الكاميرون، جي بيترول الغينية، إلى مؤسسات محورية ومحددات جوهرية لاستمرار النظام وبقائه،[3] وفي حالات أخرى، أصبحت مصدرا للصراع الدائم بين اللوبيّات الداخلية المهيمنة التي تسعى بشتى الطرق إلى الحفاظ على رقابتها المطلقة على مصدر العائد.

اتساع حركة الفساد النخبوي في الدول الريعية الإفريقية هو إفراز لمسارين محوريين، الأول وهو الإقصاء، والثاني، وهو الإدماج. إقصاء المواطن من عملية اتخاذ القرار وتجريد من دره كمراقب في معادلة العقد الاجتماعي، وإعادة إدماجه في الحلقة المفرغة للنظام التوزيعي النيوباتريمونيالي الذي حرصت النخب المهيمنة، سواء مدنية أو عسكرية، على ترسيخه منذ الاستقلال. فالريع سمح للنخبة الحاكمة بقمع النزعات الاحتجاجية الداخلية عبر بناء الجيوش والأجهزة الاستخباراتية الموجهة لقمع أيّ شكل من أشكال المعارضة الداخلية، كما منحها الفرصة لتشتيت العمل الجماعي وإلغاء الوظيفة السياسية للمجتمع المدني من خلال إلغاء الضرائب أو تخفيضها لمستويات دنيا. فإذا كان المواطن في الديمقراطيات الغربية يلعب دور المراقب لمنع النخبة من الاستبداد بالسلطة، فإنه في الدول الإفريقية الريعية، يلعب دور الزبون الذي يخدم مصالح نخبة ضيقة لا تكترث للصالح العام.

[1] Sayed Mansoob Murshed, "What Turns a Blessing into a Curse?: the Political Economy of Natural Resource Wealth," *The Pakistan Development Review* 26 (2007), p, 362.
[2] Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2014," Annual Report, 2014, accssesed in July 26, 2015; https://www .transparency .org/cpi2014/results, p, 5.
[3] Ricardo Soares de Oliviera, *Oil and Politics in the Gulf of Guinea* (USA: Oxford University Press, 2007), pp, 88-100.

يعتبر ميك مور Mick Moore من الأوائل الذين ناقشوا دور إلغاء الضرائب في تعزيز الأنظمة المشخصنة وتنامي العنف في الدول الريعية، وهو ما أشار له بأثر فرض الضرائب l'effet de taxation.، إذ يرى أن النظام الضريبي المستقر عامل ضروري لتشجيع المواطن على الانخراط في الحياة السياسية ورفع درجة المساءلة الداخلية، أمّا غيابه فقد يفرز اختلالات وظيفية وبنيوية على مستوى العلاقة بين الحاكم والمحكوم.[1] في الدول الإفريقية الريعية، تغيب هذه القاعدة الضريبية بشكل شبه كلي، وفي حالة وجودها تكون انتقائية وغير مستقرة. فالنخبة ليست بحاجة إلى استخراج الموارد المالية من المواطنين لأن الثروات الطبيعية توفّر لها القاعدة المالية اللازمة لتعزيز المؤسسة العسكرية، وشراء الأنصار، وقهر المعارضة الداخلية.[2] في هذه الحالة، يمنح المواطن امتياز عدم دفع أو تخفيض الضرائب على الحاجيات الاستهلاكية، مثل: المياه، الكهرباء، نظافة المحيط، الغاز...الخ، مع أن هذا الامتياز ليس حقا طبيعيا. في المقابل، يحرم من حقه في المشاركة الفعلية بعملية اتخاذ القرار التي من شأنها تقويض مستويات سرقة النخبة الحاكمة.

لا تكتفي النخبة الحاكمة بتخفيض معدلات الضرائب، ولكن أيضا تحاول فرض رقابتها على الثروة الوطنية عبر الخدمات المجانية، المساعدات المباشرة للمواطنين، والمشاريع الاجتماعية الضخمة التي لا تخدم المواطن بقدر ما تسمح بتوجيه أموال طائلة إلى الحسابات الخاصة في الخارج. يشار لهذا النمط من المشاريع في الأدبيات الأكاديمية الغربية المعنية بتحليل الأنظمة الريعية المشخصنة بأثر الإنفاق Spending Effect أو الأثر التوزيعي The Distributive Effect، والذي نُوقش بإسهاب في دراسة كل من ريكي لام Lam وليونارد وينتشوك Wintchock،[3] وأبحاث ريمر Rimmer في 1969 حول الحالة الزامبية،[4] وتبعه من بعد ذلك كيليك Kilick ،[5] ووينسوم ليسلي Lisley.[1] تعتبر الاستثمارات الكبرى كمشاريع طاقوية واسعة، احتفالات

[1] Mick Moore, "Political Underdevelopment: What Causes the bad Governance?, " *Public Management Review* 03, , pp, 402-404

[2] Micheal Ross, "Does Oil Hinder Democracy," *World Politics* 53 (2001), pp, 332-333

[3] - انظر:

Ricky Lam and Leonard Wantchekon, ''Dictatorships as a Political Dutch Disease,'' Department of Political Science; Yale University, January 1999.

[4] - انظر:

Douglas Rimmer, "The Abstraction from Politics: a Critique of Economic Theory and Design with Reference to West Africa," *Journal of Development Studies* 05 (1969).

[5] - انظر:

Tony Kellick, *Development Economic in Action: a Study of Economic Policies* (London: Routledge; 2ed; 2010).

الثقافية الواسعة، مراكز تجارية ضخمة، مطارات واسعة، من أهم فرص السرقة الجماعية، حيث تقوم النخبة الحاكمة بتنظيم سلسلة من المافيا السياسية والعسكرية لنهب المال العام عبر عقود الاستيراد والتصدير، مناقصات البناء والتنظيم.[2] إذ عبر مشاريع مماثلة، نهبت النخبة الكاميرونية خلال (1977-2006) ما يقارب 7 بليون،[3] ونظيرتها الأنجولية ما يبلغ واحد بليون/ سنويا.[4]

لا يقتصر هذا النمط من الفساد النخبوي على مرحلة الأنظمة المطلقة، ولكن مازال قائما حتى يومنا هذا. فالموجة الديمقراطية التي مست معظم الدول الإفريقية منذ مطلع التسعينات لم تحرم النخب التقليدية من الحفاظ على مكانتها في قلب هرم السلطة، بل ساعدتها على تطوير آليات جديدة للاستيلاء على المال العام تحت حجة التعددية السياسية، وهنا نقتبس التعبير الشهير لبيار جاكموت Pierre Jackmout " *إن الدولة الإفريقية مازالت دولة بدائية Proto-états، حيث الإثنية هي المعيار الجوهري للمعاملات الداخلية، والفساد النخبوي تحوّل إلى مرض مزمن، ولهذا لا بد أن نتوقف عن النظر لها على أنها الحلقة الإنتقالية لمشروع بناء الدولة المعاصرة، والبدء بالنظر لها كملكية خاصة* "[5].

تنامي النهب النخبوي في المجتمعات الإفريقية لم يساعد فقط على تراجع الخدمات الاجتماعية وارتفاع مستويات الفقر، بل ساهم في تخريب مراكز إنتاج الشرعية الداخلية للنخبة الحاكمة وفاقم من أزمة التغلغل. هذه الأخيرة التي تحولت على المستوى البعيد إلى مجموعة من الحركات الانفصالية المطالبة بتشكيل دويلات مستقلة بدعم من الدول المجاورة أو القوى الكبرى. عائدات الريع ساهمت من جهة من تمويل الحسابات الخاصة في البنوك الخارجية، ولكن من جهة أخرى، مهدت لتنامي العنف المجتمعي الذي أصبح خلال فترة وجيزة عبارة عن حالات عنف على درجة عالية من الشدة. فانهيار الدولة في سيراليون، لبيريا، والكونغو الديمقراطية، وفشل

---

[1]- انظر:
Winsome Leslie's, Zaire: Continuity and Political Change in an Oppressive State (USA: Westview Profiles; 1993).

[2] - James A Robinson and Ragnat Torvik, "White Elephant," *Journal of Public Economics* 89 (2005), p, 200.

[3] - Bernard Gauthier and Albert Zeufack, "Cameroon's Oil Wealth: Transparency Matters," in Bernardin Akitoby and Sharmini Coorey, *Oil Wealth in Central Africa: Policies for Inclusive Growth* (Washington: International Monetary Fund, 2012) , pp, 155-156.

[4]- Afeikhena Jerome and Al "Addressing Oil Related Corruption in Africa: is the push for transparency enough?" *Review of Human Factor Studies* 11 (2004), pp, 16, 17.

[5]- Pierre Jacquemot, "Comprendre la corruption des élites en Afrique Subsaharienne," *Revue Internationale et Stratégique* 85 (2012), p, 125.

الحكومات في كل من الغابون، الكاميرون، التشاد ما هي إلا تعبير عن السياسات النخبوية الريعية القائمة على احتكار المال العام لخدمة الأغراض الشخصية.

3-2-تعميم الفساد المجتمعي:

اتساع الفساد النخبوي والتوظيف المكثف للمؤسسات والهياكل الدولاتية بهدف اختلاس المال العام يساعد على انتشار الفساد لغاية أدنى مستويات الهرم المجتمعي. فالسياسات الحكومية القائمة على تعيين الأتباع غير المؤهّلين الذين يفتقدون القدرة والكفاءة للتسيير، وسعي السلطة لتجنيد أكبر عدد من الزبائن والأنصار الموالين للنخبة الحاكمة على مستوى الجامعات، والمصانع، والمؤسسات المالية أو القضائية، يقود إلى الانتقال من مرحلة الفساد النخبوي Elite Corruption إلى الفساد المجتمعي Societal Corruption ، وعندها تصبح آليات الرشوة وسرقة الأموال معمّمة على جميع المستويات، ويتخذ النّهب طابعا غير مركزيٍ Decentralized Predation، وخاصة إذا كانت السلطة متسامحة بشكل كبير مع ممارسات الفساد وكانت الانقسامات الأفقيّة، سواء الإثنية أو الجهوية، داخل المجتمع عميقة. في هذه الدول، لا يمكن النظر إلى الفساد على أنه آفة بقدر ما يمكن اعتباره ميكانيزما لإعادة إنتاج السياسات الداخلية والتكيف مع السياسات الاستخراجية والتوزيعية التي تتبناها النخبة الحاكمة بأقل التكاليف. قد تكون هذه الآليات مربحة على المدى القريب، ولكن على المدى البعيد، فإنها تشكل تهديدا لاستمرار الدولة المعاصرة.

تعميم الفساد في المجتمع وتبنّيه كاستراتيجية دورية من طرف القطاعات المجتمعية الدنيا، قد يكون تعبيرا عن خيار شخصي أو تعبيرا عن حتمية مفروضة. بالنسبة للعديد من المسؤولين المتواجدين على رأس المناصب العليا في البيروقراطيات، فإن الفساد هدفه رفع العائدات من النفوذ الذي توفّره له الوظيفة المؤسساتية والسلطة الظرفية التي منحت له، بغض النظر إن كان هذا الموظف لديه توجُّهات سياسية أو لا، فالتعسف بالسلطة الممنوحة له هو إفراز للطمع أكثر منه إفراز لتوجّه سياسي. نسبة الاختلاس لدى هذه الفئة المجتمعية تكون جد مرتفعة في حالة الأنظمة المشخصنة التي يكون فيها تواتر تغيير المناصب سريع جدا، وسقوط الأدوار الاقتصادية وتصاعدها لا يخضع لمعايير واضحة ولكن لقرارات شخصية. أما بالنسبة للفئة المهمّشة أو الفئات الشعبية

الدّنيا، فإن الظروف الاقتصادية وغياب قاعدة الجزاء هو الذي يفرض عليها المشاركة في نشاطات الفساد اليومي، أو على الأقل التسليم به كعُرف داخل المجتمع.

من أبرز مظاهر الفساد اليومي التي تمّ مناقشتها بإسهاب في الدراسات الأكاديمية هي الفساد البيروقراطي، حيث يتورط المواطن العادي عبر البيروقراطيات الواسعة في عمليات الاختلاس والسرق التي تعزّز منطق النخبة الحاكمة بشكل غير مباشر. ينتشر هذا النوع من الفساد فيما يشار له بالدول المرنة Soft States التي يغيب فيها الالتزام بالخدمة العامة، ولا يتمتّع فيها الموظّف بحسّ قوي بالمصلحة الوطنية.[1] هناك من الأدبيات الحديثة، وبشكل أدق أبحاث السوسيولوجيا السياسية، كدراسات دانيال باك وونيكولاس فان دي وال التي تصف هذه الدول ب Prebendal States، أي تلك الحكومات التي يتعامل فيها الموظف مع الوظيفة الممنوحة له كحق شخصي لدرجة تصبح فيها الحدود بين المال العام والمال الخاص غير واضحة، وفيها يصبح حامل الوظيفة أهم من المنصب أو الوظيفة في حدّ ذاتها. في هذه الحالة، يتحوّل الموظف العام إلى باحث عن فرص أو مقاول ربح يرى في المنصب وسيلة للاغتناء الشخصي و تعظيم المنفعة، وليس تلك الحلقة الانتقالية لتعزيز الثّقة المتبادلة بين الحاكم و المحكوم أو ترسيخ أسس المواطنة و القيم التي من شأنها أن ترسّخ قاعدة التماسك الوطني.

في هذا النمط من الدول الريعية، تفقد الوظيفة المؤسساتية هويّتها و يُوظَّف حامل الوظيفة لقمع الإصلاح، ومقاومة التحديث، وشراء الأصوات، ومنع الإبداع. بحيث يتحوّل إلى وسيلة لترسيخ شبكات الزبائنية، والمحسوبية التي تحول دون تشكيل مجتمع مدني متماسك و موحّد، وتعرقل تبلور الوعي الجماعي بضرورة تأسيس قوة موازية من أجل احتواء النزعة الاستبدادية للنخبة الحاكمة. فبدل أن تكون المؤسسات الاقتصادية و العامة مهدا لتطور الفكر الاحتجاجي و الإصلاحي، مثل ما حدث في الديمقراطيات الغربية، تصبح الآلة المحرّكة لعمل النظام الناهب بتورط من أدنى مستويات المجتمع، سواء كان هذا التورط مباشرا أو غير مباشر. هذا ما أشار له كل من أسيمولوغ Acemogulu و روبنسون Robinson بالحلقة المفرغة في الدول الاستخراجية، أين تمنح المؤسسات السياسية للنخبة الحاكمة قدرة السيطرة على السلطة السياسية

[1] David J. Goulda, Tshiabukole B. Mukendib, "Bureaucratic Corruption in Africa: Causes, Consequences and Remedies," *International Journal of Public Administration* 12 (1989), p, 434.

و اختيار المؤسسات الاقتصادية من دون مواجهة معارضة قوية، كما تمكّنها من بناء مستقبلها، في المقابل تعمل المؤسسات الاستخراجية الاقتصادية على إغناء النخب و تضاعف من ثروتها الاقتصادية و سلطتها السياسية.[1]

3-3-تعزيز التبعية الاقتصادية:

يفرز الريع نمطين من التبعية: أولا التبعية إلى قطاع الموارد، و التبعية إلى الواردات، وكلا النمطين لا ينفصلان عن طبيعة السياسة التنموية التي تتبناها النخب الحاكمة في الدول الريعية جنوب الصحراء. تشجّع هذه السياسات التنموية في أغلب الحالات النزعة الاستهلاكية على حساب القطاع الإنتاجي، سواء الزراعي أو الصناعي. نوقش هذا الأثر السلبي للريع بإسهاب في أدبيات المرض الهولندي The Dutch Disease، والتي أكّدت أن اكتشاف موارد جديدة ذات قيمة عالية، مثل الماس و النفط من شأنه أن يخرّب القاعدة الإنتاجية المحلية و يقلّص من القدرة التنافسية للفواعل الاقتصادية الوطنية في قطاعات غير الموارد. لا يمكن تعميم هذا الأثر على جميع الحالات الإفريقية، لأنه مرهون بمجموعة من العوامل الداخلية، في مقدمتها: البنية الداخلية للنخبة الحاكمة، العوامل الجغرافية، أهمية الثروة في الاقتصاد الداخلي، مستوى الانتاج و احتياطات الثروة المتوافرة.[2]

يعتقد كل من ساك Sach و ورنر Warner أنّ قطاع الموارد يكبح تطوير قاعدة تصديرية و توسيع القطاع الصناعي، كما يساعد على تقييد الإبداع و التضييق على نشاطات رجال الأعمال من خلال تشجيع السلوكيات الريعية، وخاصة إذا كانت الأجور في قطاع الموارد أعلى بكثير من نظيراتها في القطاعات الأخرى. هذه السلوكيات الريعية، حسب جوناتان دي جون Jonathan Di Jhon، قد نجدها في صورتين: السلوكيات الريعية غير العنيفة مثل التهرّب الضريبي، والرشوة، والسلوكيات العنيفة مثل الحركات الانفصالية المطالبة بالسيطرة على الثروة و إقامة دولة مستقلة. أغلب الدول الافريقية الريعية، مثل: نيجيريا، والكاميرون، والغابون سجّلت تراجعا كبيرا للقدرات الانتاجية الداخلية بعد اكتشاف الثروة، وربما الحالة الرائدة مؤخرا هي

[1] - Daron Acemoglu and James Robinson, *Why Nations Fail* (USA: Profile Books LTD, 2013), p, 81.
[2] - Frederic van der Ploege, "Natural Resources: curse or blessing," *Journal of Economic Literature* 49 (2011), pp, 12, 13.

التشاد. فاكتشاف النفط و الإعلان عن مشروع تأسيس المضخة النفطية، كان له الأثر السلبي الواضح على القطاع الفلاحي.

في أغلب الاقتصاديات الريعية الإفريقية، يساعد قطاع الموارد على امتصاص النشاطات الانتاجية و استبدالها بقطاعات استهلاكية تابعة بشكل كبير للاستيراد الخارجي. فمعظم الدول النفطية مثلا، لديها نسب عالية من استيراد المواد الغذائية و المنتجات الزراعية التي من الممكن إنتاجها محليا. تسيطر النخبة الحاكمة على معظم عقود الاستيراد و التصدير، مما يسمح لها بالتحكّم في السوق الغذائية و تعظيم ثروتها عبر اتفاقيات مشبوهة. في بعض الدول، كالكونغو، لم يتوان النظام عن إنشاء مجالس تسويق زراعية لاحتكار القطاع الفلاحي، وفرض الرقابة على مستوى الأسعار، وبيع المنتجات في المدن الكبرى بأسعار متدنية لصالح الطبقات المتوسطة الحضرية. قادت هذه السياسات على المدى البعيد إلى خسائر فادحة للفلاحين، وساعدت على رفع النزوح من الأرياف نحو المدن، كما ساهمت في إعادة توجيه اليد العاملة و رأس المال من القطاع الصناعي للقطاع الإستخراجي، ورفع معدل النشاطات الاقتصادية غير الرسمية.

نجد في قائمة الدول المتضررة من ظهور الثروة الطاقوية أو التعدينية: الزائير، التشاد، نيجيريا. ففي التشاد مثلا، سجلنا تراجعا ملحوظا على مستوى إنتاج القطن منذ اكتشاف الثروة النفطية و الإعلان عن تأسيس المضخة النفطية، [1] في حين نيجيريا و التي كانت أهم مصدّر للقطن و الكاكاو، تحوّلت لأكبر الدول التابعة للنفط بعد تدمير جميع البنى التحتية الزراعية.[2]

انهيار القطاع الفلاحي، والصناعة الغذائية، وارتفاع الواردات الغذائية، عمّق من أزمة البطالة، وحوّل الاقتصاد من اقتصاد مستقل إلى اقتصاد تابع لعائدات الثروات الطبيعية منذ عقد الثمانينات. حتى الإصلاحات التي تبنتها الحكومات في إطار برامج التصحيح الهيكلي لم يكن لها الأثر الفعلي على القدرات الإنتاجية الوطنية، وفي بعض الحالات –كالإصلاح الزراعي تحت حكومة شاجاري Shagari في نيجيريا– لم تساهم إلاّ بانتشار الفرص الريعية على شكل عقود استيراد الأسمدة أو في شكل مساعدات دعم من طرف المؤسسات المالية الدولية، وفي حالات

[1] Jean Claude Nachega and Jaroslaw Wieczorek, "Chad: Lessons from the Oil Years," in Bernardin Akitoby and Sharmini Coorey, *Oil Wealth in Central Africa: Policies for inclusive Growth* (Washington: International Monetary Fund; 2012), pp, 179-180.

[2] Yvan Guichaoua, "Oil and Political Violence in Nigeria," in Jacques Lesourne (ed), *Governance of Oil in Africa: Unfinished Business* (Paris: IFRI; 2009), pp, 18, 19.

أخرى، شجّعت على تصاعد استثمارات الهيبة التي طُرحت في شكل مخطّطات ضخمة مموّلة من القروض الخارجية، كمركّبات السكر الضخمة في كوت ديفوار.[1]

تعتبر التبعية المطلقة لقطاع الموارد و عدم قدرة الدولة على توفير العملة الصعبة لتمويل المشاريع الكبرى و السوق الغذائية، خلال فترة الأزمات، من الأسباب المحورية لاندلاع العنف و تصاعد المطالب الانفصالية في العديد من أطراف القارة خلال العقد الأخير من القرن الماضي. انهيار أسعار المواد الأولية كان له الأثر البالغ على قدرات الاستيراد، مستويات التضخم، معدّل النفقات الاجتماعية، وأسعار المواد الغذائية، مستويات الأجور. والملاحظ أن مستويات العجز في الدول النفطية كانت أقل منه في الدول غير النفطية، باعتبار أن الموارد الأولية التعدينية و الزراعية قد واجهت منافسة أكبر من السلع البديلة بالسوق الدولية.[2] إذ تزامنا مع انهيار قيمة السلع الاستوائية الزراعية، قامت 14 دولة من الفضاء الفرانكفوني بتعويم العملة أملا في تجاوز الأزمة الاقتصادية، مع ذلك استمرت الاختلالات البنيوية الداخلية و قادت في حالات استثنائية إلى انفجار الوضع الداخلي. إذ تحولت البورندي التابعة لصادرات القهوة إلى أكبر مسارح الحروب الأهلية على إثر تراجع القاعدة التصديرية و انهيار الإتفاقية الدولية للقهوة في 1989.[3] أما في كوت ديفوار، عجز الرئيس هوفوييه عن تجاوز الانقسامات السوسيو–اقتصادية بين الشمال و الجنوب، والتوترات بين المواطنين و المهاجرين و كذا النازحين الداخليين، والتي مهدت بعد فترة وجيزة لاندلاع أعمال الشغب و احتجاجات عارمة شملت أقاليم البلاد مع بداية التسعينات.[4]

5- الربع و الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية:

تعتبر الزائير أو جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا، من أهم النماذج الإفريقية عن الدول الريعية التي شهدت أعنف الحروب الأهلية ومازالت إلى غاية يومنا هذا تعاني من النزاعات ذات

[1] - Pierre Mouandjo B Lewis, *Crise et Croissance en Afrique: l'économie politique de l'Afrique au XXIe siècle* (Paris: L'Harmattan, 2002), pp, 130-132.
[2] - Géraud Magrin, *Voyage en Afrique Rentière* (Paris: Publication de la Sorbonne; 2012), p, 111.
[3] - Joao Gomes Porto, "Contemporary Conflict Analysis in Perspective," in Jeremy Lind and Kathryn Sturman, *Scarcity and Surfeit: the ecology of Africa's Conflict* (USA: African Center for Technology Studies; 2002), pp, 144-143.
[4] Arnim Langer, «When Do Horizontal Inequalities Lead To Conflict? Lessons from a Comparative Study of Ghana and Cote D'Ivoire», in Frances Stewart, Horizontal Inequalities and Conflicts: Understanding Group Violence in Multi-ethnic Societies (USA: Palgrave Macmillan, 2008), pp, 166, 172.

الشدة المنخفضة، وخاصة في المناطق الشرقية، مثل كيفو Kivu. مع مطلع التسعينات بدأت الانفلاتات الأمنية في البلاد تأخذ منحى خطيرا و تطورت مع حلول 1993 تزامنا مع انفجار الحرب الأهلية في رواندا، والتي كان لها انعكاسات وخيمة على الاستقرار الداخلي. بعدها تحوّلت موجة العنف هذه إلى حربين أهليتين، الأولى من 1996 إلى غاية 1997 و الثانية من 1998 إلى غاية 2003. الفترة الزمنية الفاصلة بينهما لا يمكن اعتبارها على أنها فترة سلام، لسببين، أولا لأن النظام لم يكن يسيطر على ما يقارب 40% من أقاليم البلاد، ثانيا لأن هذه الفترة شهدت استمرارا لحالات العنف الموروثة عن الحرب الأولى و خاصة في المناطق الشرقية، مثل إيتوري Ituri.

خلفيات النزاعات الداخلية في الكونغو متعددة و متداخلة، و ذلك بحكم الواقع السياسي و التركيبة الإثنية المعقّدة للبلاد، ولكن مما لا شك فيه أن الدولة الريعية التي طورها موبوتو منذ وصوله إلى السلطة سنة 1965 من الأسباب المحورية للتفكّك الذي مازالت البلاد تعيشه إلى يومنا هذا. يعتبر نظام موبوتو من أهم التسلطيات الرئاسية الريعية التي استطاعت منذ السنوات الأولى إعادة توجيه الآلة الاستخراجية لصالح العائلة الرئاسية و النخبة المهيمنة. إذ حاول موبوتو منذ التدابير التأميمية في سنة 1973 تفكيك اللوبيات المحليّة و الأجنبية التي كانت تسيطر على الحكم سابقا، سواء على المستوى السياسي أو على المستوى العسكري، وإحلالها برفقاء الدّرب المقرّبين له. فالرئيس لوحده كان يسيطر على ما يقارب 60% من المزارع الكبرى التابعة للقطاع التصديري، إلى جانب البنوك و مصانع السيارات،[1] في حين أنّ الطبقة السياسية التجارية التي تشاركه في السلطة كانت تستحوذ على ما يقارب 50 شركة زائيرية.[2]

أغلب عناصر هذه الطبقة السياسية التجارية تفتقد الخبرة في مجال التسويق، الإنتاج، التفاوض و البيع، الأمر الذي قاد بعد فترة وجيزة لإفلاس المؤسسات الوطنية، هروب المستثمرين الأجانب، وتراجع المبادلات الخارجية الرسمية. مع ذلك استمرت الرئاسة في ضخّ الدّعم المالي لها عبر توفير رؤوس الأموال، ودفع التزامات خدمة الدين، والإعفاء من دفع الضرائب.[3]

[1] Colette Breackman, *le Dinosaure: le Zaire de Mobutu* (Belgique : Fayard, 1992), p, 229
[2] -Ibid, pp,158,159
[3] Sanset INGRID, "Conflict of Interests or Interests in Conflict?," Review of African Political Economy 93 (2002): 468.

طوّرت النخبة السياسية الكونغولية خلال هذه المرحلة نمطين من النهب: أوّلا النهب المباشر عبر تخصيص حصّة من ميزانية المؤسسات الوطنية للأغراض الشخصية، تمويل حياة الرفاهية، ملء الحسابات الخارجية، شراء ممتلكات و عقارات في الدول الأوروبية، وتصفية المنافسين و شراء الزبائن. حوالي 20% إلى 30% من العائدات كانت تصبّ في الحسابات الخارجية الخاصة للرئيس، التي بلغ عددها بحلول عقد الثمانينات سبعة حسابات.[1] وفي بعض الحالات لم يكتف بالاستيلاء على عائدات الخزينة بل كان يستحوذ على شحنات النحاس و الكولتان و يقوم ببيعها لصالحه الشخصي.[2]

النمط الثاني من النهب، هو النهب غير المباشر بتواطؤ مع الشركات الأجنبية، والذي انتشر بشكل واسع خلال مرحلة مشاريع الفيلة البيضاء أو التي أشار لها جان كلود ويلام Jean-Claude Willam بمرحلة النهب الصناعي. لم تقم النخبة الحاكمة فيها بالاختلاس المباشر من الخزينة، لكن تحصّلت على نسبة من الأموال مقابل تقديم مجموعة من الامتيازات للمصالح الأجنبية كالإعفاء من الضرائب، في مشاريع أقل ما يمكن أن يقال عنها أنّها استنزافية تحتاج إلى التكنولوجيا الثقيلة و رأس المال الأجنبي، ومعظمها مموّلة من القروض الخارجية.[3] كان موبوتو يتحصل على نسبة 7% من كل مشروع يقوم بتقديمه سواء للبرجوازية الدولية أو المحلية، ومن أهم هذه المشاريع: مشروع سدّ إينغا Inga، مشروع خط التوتر العالي إينغا-شابا، مشروع مصنع الحديد و الصلب، المشروع الضخم لإنتاج الذرة كانياما-كاسيسي، مشروع تطوير ميناء بانانا Banana، مشروع بناء جسر ماتادي Matadi، ومشروع فتح محطّات إذاعية واسعة.[4]

موازاة مع سياسات النهب الرئاسية، سعى موبوتو من خلال سياسته الاقتصادية إلى تحويل البلاد لتسلطية ريعية تعدينية، عبر تطوير ما سمّاه بالحزام التعديني و الذي يمتد من كاتنغا Katanga إلى كينشاسا Kinshasa. وهو مجموعة من المركّبات الصناعية الكبرى من أجل تطوير مصانع معالجة النحاس و الألمنيوم، والتي تحتاج إلى رؤوس مالية عالية جدا، في المقابل، خرّب البنى التحتية للقطاع الزراعي التصديري و المعيشي. فبعد أن كانت الكونغو تصدّر ما يقارب 20

[1] David j Gould, *Uderdevelopment Administration, Systemic Corruption in the Public Bureaucracy of Mobutu's* Zaire (Pittsburg: University of Pittsburg, 1978), pp, 95,96
[2] -Ibid., pp, 96,97.
[3] -Ibid., p, 182.
[4] -Charles Djungu-Simba K, *En attendant kabila* (Kabila : EPO, 1997), p, 19

منتجا في عقد الستينات، أصبحت تصدّر مع حلول الثمانينات تسعة منتجات، وبعد أن كانت الزراعة التصديرية تساهم ب 41% في المداخيل العامة و تغطي 40% من عائدات الصادرات، انخفضت إلى 12% و8% على التوالي مع مطلع التسعينات. إذ عرفت أغلب السلع الزراعية حركة سلبيّة، في مقدمتها: زيت النخيل، القهوة روبوستا، القهوة أرابيكا، الخشب، المطاط، الشاي، القطن.[1]

انهيار الاقتصاد الرسمي و اتساع الفساد و الشبكات الزبائنية ساعد على تصاعد فضاءات غير رسمية على طول المدن و الأرياف بمشاركة المدنيين من موظفي المؤسسة العسكرية، المدارس، والجامعات، والذين نجحوا في تطوير سلسلة من النشاطات شبه الإجرامية المتمحورة حول تهريب الثروات الطبيعية على طول الحدود الرواندية و الأوغندية. جميع وثائق الاستيراد و التصدير و النقل كانت تُزوّر من طرف موظفين ساميين بالحرس الحدودي و الجمارك مقابل تقاسم العائدات النهائية، وحتى السلطات التقليدية العشائرية شجّعت على هذا النمط من الممارسات و قامت بتأطيره، خاصة في المناطق حيث تتواجد الثروات المتناثرة السهلة الاستخراج كالذهب و الماس.

فعلى طول الحدود، تنامت مخيمات تنقيب يسيرها عناصر عسكرية و موظفون حدوديون و مدنيون، جميع المواقع التابعة إلى الشركات الوطنية و التي أعلنت إفلاسها مع نهاية عقد الثمانينات تمّ مصادرتها من طرف هذه الفواعل الدولاتية غير الرسمية، وتحوّلت بعد فترة وجيزة إلى أهم الفضاءات الاقتصادية التابعة للمليشيات المحليّة. هذه الأخيرة تشمل سلسلة تجارية جدّ معقدة تمتد على طول الدول الإقليمية و تشارك فيها حتى نخب الدول المجاورة عبر بنوكها و شركاتها، من أهم الفواعل الناشطة فيها هي: مكاتب الشراء المحلية و الدولية، المفوّضين، المنقبين، الوسطاء، ومسؤولي النقل[2].

حتى المدن لم تخلُ من مظاهر هذه الفضاءات غير الرسمية الموازية التي ترسخت مع نمو الفساد النخبوي، ولكنها اتخذت طابعا مغايرا لنظيره في الأرياف، فهي لا تنتظم حول استغلال الثروات الطبيعية، ولكن، الانقسامات الأفقية المتأصّلة في المجتمع الكونغولي و غياب قاعدة القانون قد ساعد بشكل رهيب على نمو الشبكات الزبائنية للفساد على مستوى الإدارات

[1] - Kankwenda Mbaya, “Le paradoxe de la Crise Agricole au Zaire,” in Kankwenda Mbaya (ed), *le zaire : vers quelles destinées ?* (Dakar : CEDESRIA, 1992), p, 310.
[2] -Jean-Philippe Peemans, *Crise de la modernisation et pratiques populaires au zaire et en Afrique* (Bruxelles : l’harmattan), p, 104.

المختلفة. العديد من مناصب العمل المسجّلة في الوثائق الرسمية ما هي إلا وظائف وهمية لا وجود لها، وأجورها تُحوّل إلى أفراد معيّنين، كما أنّ الحصول على أدنى وثائق الخدمة المدنية لا يكون إلا عبر الرشوة. أما حالات السرقة فقد كانت منتشرة بشكل غير متوقّع و خاصة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، إلى درجة أنّ بعض الموظفين قاموا بنهب النحاس و الماس و الكولتان من المخازن لبيعه في السوق السوداء لصالحهم الشخصي.

خاتمــة:

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الطبيعة الريعية للدولة تساهم بشكل كبير في صياغة مسارات العنف الداخلية في القارة، و لكن هذا الأثر ليس نفسه في جميع الدول و يختلف من حالة إلى أخرى على حسب عوامل أساسية. هناك من العوامل المتعلّقة بالمورد في حدّ ذاته، وعوامل أخرى مرتبطة بالآلة التوزيعية و البنية المجتمعية الداخلية، ولقد قمنا بحصرها في النقاط التالية: نوعية المورد و طريقة استخراجه، طبيعة السياسة التوزيعية المتبنّاة و أسسها، الاستجابة المجتمعية إزاء هذه النخبة، طبيعة الفواعل الاستخراجية.

من جهة أخرى، عائدات الريع في دول جنوب الصحراء قد تقود إلى انهيار الدولة، أو تتسبب في نزاعات ظرفية، أو نزاعات دائمة، شاملة أو جزئية، و ذلك عبر ثلاثة آليات تقود إلى تخريب قنوات التواصل بين الحاكم و المحكوم، و تجرّد الدولة بشكل جزئي من وظائفها الرسمية، بما فيها العنف الشرعي. هذه الميكانيزمات هي: تعزيز الفساد النخبوي من خلال تطوير النخب الناهبة كنظام موبوتو في الزائير، ونظام بوكاسا Bokassa في جمهورية إفريقيا الوسطى، ثانيا، مأسسة ركائز الفساد المجتمعي و خصخصة المال العام و التعسف بالسلطة على المستويات الإدارية الدنيا، الأمر الذي يسمح بخلق فضاءات مجتمعية غير رسمية و توسيع الجريمة المنظمة، و في هذه الحالة يتحوّل العنف إلى وسيلة محورية في التفاعل البيني للقطاعات الدولاتية المختلفة. أخيرا، مضاعفة الهشاشة الاقتصادية للدولة عبر الدفع بمستويات التبعية و تخريب أسس القطاعات الإنتاجية، و التي تنعكس بدورها على مستوى الرفاه الاجتماعي و الاستقرار، وخاصة أثناء انخفاض أسعار المواد الأولية في السوق الدولية. إن المظاهر السابقة الذكر حاضرة في معظم الدول الريعية و لكن أثرها يختلف من دولة إلى أخرى، أي أن أثر الريع على الاستقرار الداخلي للدولة يختلف من حالة إلى أخرى. تجمع أغلب الدراسات الأكاديمية أن الدول التي يكون فيها الريع

مصدر لانهيار الدولة و اندلاع النزاعات الداخلية، شبه المستمرة هي تلك الدول التي تشهد مستويات عالية من الفساد البيروقراطي و نهب النخبة السياسية أو العسكرية، أو التي تكون فيها الصراعات الفصائلية بين اللوبيات المسيطرة على السلطة جدّ عالية. في هذا النمط من الدول الريعية، فإن العلاقة بين النخبة الحاكمة و المجتمع تكون على درجة عالية من الهشاشة و اللااستقرار بسبب غياب التنسيق على مستوى المركز. حيث تسعى النخبة المهيمنة في كل مرة لاجتذاب فئة مجتمعية دون أخرى، وإلى التلاعب بالفواعل القبلية و الإثنية عبر استخدام عائدات الريع، بهدف الحفاظ على بقائها.

قائمة المصادر و المراجع:

المراجع الأجنبية:

1- Books

1. Acemoglu, Daron and Robinson, James. *Why Nations Fail*. USA: Profile Books LTD, 2013.
2. Bernardin, Akitoby and Sharmini, Coorey (eds). *Oil Wealth in Central Africa: Policies for Inclusive Growth*. Washington: International Monetary Fund.
3. Charles, djungu-simba k. *En attendant kabila. Kinshasa* : EPO, 1997
4. Colette, Breackman. *le Dinosaure: le Zaire de Mobutu*. Belgique: Fayard, 1992.
5. Coorey, Sharmini. *Oil Wealth in Central Africa: Policies for inclusive Growth*. Washinton International Monetary Fund, 2012.
6. De Oliviera, Ricardo Soares. *Oil and Politics in the Gulf of Guinea*. USA: Oxford University Press, 2007.
7. Dunning, Thad. *Crude Democracy: Natural Resources Wealth and Political Regimes*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.
8. El Bablawi, Hazem and Giacomo, Luciani. *Nation, State and Integration in the Arab World*. London Croom Helm.
9. Forrest, Tom. *Politics and Development in Nigeria*. USA: West View Press.
10. Gould, David J. *Uderdevelopment administration, systemic corruption in the public bureaucracy of Mobutu's Zaire*. Pittsburg: University of Pittsburg, 1978.
11. Heilbrunn, Jhon R. *Oil, Democracy and Development in Africa*. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.
12. Jacques, Lesourne (ed). *Governance of Oil in Africa: Unfinished Business*. Paris: IFRI, 2009.
13. Leslie's, Winsome. *Zaire: Continuity and Political Change in an Oppressive State*. USA: Westview Profiles, 1993.
14. Lewis, Pierre Mouandjo B. *Crise et Croissance en Afrique: l'économie politique de l'Afrique au XXIe siècle*. Paris: L'Harmattan, 1998.

15. Lind, Jeremy and Kathryn, Sturman. Scarcity and Surfeit: the ecology of Africa's Conflict.USA: African Center for Technology Studies, 2002.
16. Luong, Pauline Jones and Weinthal, Erika. *Oil is not a Curse: Ownership Structure and Institutions in Soviet Successor States*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.
17. Kellick, Tony. *Development Economic in Action: a Study of Economic Policies*. London: Routledge, 2010.
18. Magrin, Géraud. *Voyage en Afrique Rentière*. Paris: Publication de la Sorbonne, 2012.
19. Mbaya Kankwenda Mbaya. *le zaire : vers quelles destinées?* .Dakar: CEDESRIA, 1992.
20. N, A Cook. *Studies in the Economic History of the Middle East*. USA: Oxford University Press, 1970.
21. Osei, Anja. *Party Voter Linkage in Africa: Ghana and Senegal in Comparative Perspective*. Springer Business and Science Media, 2011.
22. Peemans, Jean-Philippe. *Crise de la modernisation et pratiques populaires au zaire et en Afrique*. Bruxelles : l'harmattan.
23. Stewart, Frances. *Horizontal Inequalities and Conflicts: Understanding Group Violence in Multi-ethnic Societies*. USA: Palgrave Macmillan, 2008.
24. Yates, Douglas. *The Rentier State in Africa: oil rent dependency and neo-colonialism in the republic of Gabon*. Eritrea: Africa world Press, 1992.

2-Articles:

1. Basedeau, Mathias and Lay, Jann. "Rentier Peace or Resource Curse?: The Ambiguous Effects of Oil Wealth and Oil Dependency on Violent conflict." *Journal of Peace Research* 46 (2009): 757-776.
2. Gould, David J. and Mukendib, Tshiabukole B. "Bureaucratic Corruption in Africa: Causes, Consequences and Remedies." *International Journal of Public Administration* 12 (1989): 427-457.
3. INGRID, Sanset, "Conflict of Interests or Interests in Conflict?." *Review of African Political Economy* 93 (2002): 468.
4. Jacquemot, Pierre. "Comprendre la corruption des élites en Afrique Subsaharienne. " *Revue Internationale et Stratégique* 85 (2012) : 125-130.
5. Jerome, Afeikhena. "Addressing Oil Related Corruption in Africa: is the push for transparency enough?." *Review of Human Factor Studies* 11 (2005): 7-32.
6. Le Billon, Phillipe. "The Political Ecology of War: natural Resources and Armed Conflicts." *Political Geography* 20 (2001): 561-584.
7. Mcferson, Hazel. "Extractive Industries and African Democracy: Can the Resource Curse be Exorcised." *International Studies Perspectives* 11 (2010): 335-353.
8. Moore, Mick. "Political Underdevelopment: What Causes the bad Governance?." , *Public Management Review* 03: 385-418.
9. Murshed, Sayed Mansoob. "What Turns a Blessing into a Curse?: the Political Economy of Natural Resource Wealth." *The Pakistan Development Review* (46): 351-377.
10. Ploege, Frederic van der. "Natural Resources: curse or blessing." *Journal of Economic Literature* 49 (2011): 366-420.

11. Rimmer, Douglas. "The Abstraction from Politics: a Critique of Economic Theory and Design with Reference to West Africa." *Journal of Development Studies* 05 (1969): 190-204.

12. Robinson, james A and Torvik, Ragnat. "White Elephant." *Journal of Public Economics* (89) 2005: 197-210.

13. Ross, Micheal. Does Oil Hinder Democracy. *World Politics* 53 (2001): 325-361.

14. Sach, Jefferey d. "The Curse of Natural Resources." *European Economic Review* 45 (2001): 827-838.

15. Shaxson, Nicolas. "Oil, Corruption and Resources Curse." *International Affairs* 83 (2007). 1123-1140.

16. Wick, Katharina and Bulte, Erwin. "Contesting Resources-Rent Seeking: Conflict and the Natural Resources Curse." *Public Choice* 128 (2006): 457-476.

Internet Sources:

1. Chêne, Marié. Overview of Corruption and anti-corruption in Angola, Report of Transparency International and Anti-Corruption Resources Center, no. 257, 2010, accecesed in September 15 2015; http://www.transparency.org/whatwedo/answer/overview_of_corruption_and_anti_corruption_in_angola .

2. Transparency International. 2014, Corruption Perceptions Index 2014, Annual Report, 2014, accessesed June 26 2015, in; https://www.transparency.org/cpi2014/results, p, 5.

Interviews:

1. Direct interview with Dominique Darbon, Les Afriques dans le monde, 04-12-2015, 11:30h, France, Bordeaux.